

«لحظة يسارية جديدة» في ساحات الاحتجاج

سام بغداد

مهنية يعينها رئيس مجلس الوزراء
اختيار المرشحين في ضوء معايير
الكفاءة والنزاهة بالاستفادة من
الخبرات الوطنية والدولية في هذا
المجال وإعفاء من لا تتوافر فيه
الشروط المطلوبة». كذلك دعا إلى
تشكيل لجنة تعمل وفق مبدأ «من
أين لك هذا؟»، مهمتها التحقيق
ومحاكمة الفاسدين.

وباشر العبادي، على ما تفيد

الرافدين. وتضيف المصادر نفسها
أن «العراق مقبل على حصة... هناك
مخاوف من حرب أهلية ضمن البيت
الواحد».

يوم الجمعة الماضي، عادت الأحزاب
الإسلامية المشكلة للتحالف الوطني
العراقي إلى الائتلاف في اجتماع
استغرق أكثر من 12 ساعة، حضر
العبادي نحو ثلاث ساعات منها. بدا
الانقسام واضحاً في ما بينها بين
مؤيدي الأخير وبين المستأجرين.

تلميحات كثيرة إلى ضرورة إجراء
تعديل حكومي يؤدي إلى تغيير
رئيس الوزراء. كلام عن ضرورة
تسليم الحشد الشعبي للسلطة
باعتباره «الأكثر نزاهة ونظافة» وقدم
تضحيات جمة دفاعاً عن البلاد في
مواجهة التكفيريين». ترافق ذلك
مع تصريحات لمثلي منظمة بدر
وعصائب أهل الحق معلنة تأييدها
للمطالب المشروعة للمتظاهرين
ومشاركتهم احتجاجاتهم ضد دولة
فيها أكثر من أربعة آلاف مدير عام
و740 وكيل وزارة.

ضغوط من الشارع تحظى بغطاء

المرجعية، وأخرى من شركاء في

الحكم يريدون إقصاءه منه، دفعت

العبادي إلى رمي الكرة إلى مجلس

النواب بقرارات مفصلة اتخذها

يوم أمس تحتاج إلى مصادقة

تشريعية، تبدأ بترشيح الوزارات

والغاء مناصب نواب رئيسي

الجمهورية ومجلس الوزراء ولا

تنتهي بتقليص شامل وفوري في

إعداد الحميات لكل المسؤولين في

الدولة بضمنهم الرئاسات الثلاث

والغاء المخصصات الاستثنائية

لكل الرئاسات والهيئات ومؤسسات

الدولة والمتقاعدين، بل بلغ به الحد

إلى إقرار «إبعاد جميع المناصب

العليا من هيئات مستقلة ووكلاء

وزارات ومستشارين ومديرين

عامين عن المحاصصة الحزبية

والطائفية»، على أن «تتولى لجنة

بغداد - حسام السراي

احتجاجات انطلقت شرارتها الأولى
في البصرة جنوباً ضد واقع سوء
الخدمات في أغنى مدن العراق
التي تعوم على بحر من النفط،
واتسعت لتشمل مناطق محاذية
ووسط العراق. خلالها، سقط الشاب
البصري منتظر غني الحلفي قتيلاً
برصاص القوات الأمنية، في تظاهرة
في البصرة، فبات أحد رموز الحرية
في عراق ما بعد 2003.

«باسم الدين باكونه الحرامية»
(باسم الدين سرقنا الحرامية)، ربّما
يكون هذا الشعار الذي رفع لاحقاً في
ساحة التحرير ببغداد، وفي ساحات
احتجاج محافظات بابل والناصرية
والبصرة والعمارة، قد أربك فعلاً
القوى السياسية المتنفذة في البلاد
اليوم، إلى درجة أن عفوية إطلاق
الشعار دفعت ببعض رموز النخبة
السياسية الحالية إلى التقليل
من شأن المتظاهرين السلميين في
«الجمعة الأولى» (31 تموز 2015)
وأنتهم «مجرد ممثلين لتوجهات
علمانية ويسارية ليس لها حضور
مؤثر في المجتمع العراقي».

«الجمعة الثانية»، 7 آب، كنّا أمام
مشهد جديد بحضور حاشد وغير
مألوف، عنوانه الاحتكاك الحقيقي
بين متظاهرين بتوجهات علمانية
ويسارية قبالة متظاهرين يمثلون
تيارات وجماعات الإسلام السياسي،
لكن ليس تلك التي لها وجود في
السلطة اليوم، لكن من تمتلك أجنحة
مسلمة تعتبر القوة الضاربة ضمن
قوات «الحشد الشعبي». للمرة
الأولى في بغداد، بُرِّع شعار أمام
نصب جواد سليم، يقول: «دينكم
ربنا كلامكم هراء أموالكم نهب...»،
فضلاً عن الشعار البارز «باسم الدين
باكونه الحرامية». وفي الساحة
نفسها، لكن من الجهة المؤدية إلى
شارع السعدون، رفع الإسلاميون
الذين اتوا للاحتجاج على رداءة
الأوضاع أيضاً: «لولا الدين لكانت
داعش في ساحة التحرير والكرادة...»،
تلاقي نادر لم يسبق أن حصل منذ 12
عاماً في عراق ما بعد صدام.

يمكن هنا عدّ ثلاثة «أصناف» تُولّف
جميعها الجسم المدني في تظاهرات
ساحة التحرير في بغداد. صنف
حضوره طاع جُلهم من المتخفين
والشباب من رواد شارع المتنبي
والناشطين غير المؤدلجين، رفع
شعارات غاضبة وساخرة، وصلت
إلى حدّ تعرية رموز السلطة وقادة
الكتل علناً. وصنف من المؤدلجين،
أنصار الحزب الشيوعي العراقي
الذين احتفظوا بالمكان نفسه في
ساحة التحرير منذ حضورهم
في تظاهرات شباط عام 2011
يوم كان لهم صوت أقوى ووجود
أكثر وضوحاً حينها. في حين أن
الصنف الثالث هو جمع من العائلات
والأكاديميين والطبقات التي سحقها
عقد من المرارة والفساد الإداري
والمالي، تجد بينهم مثلاً أمّ شهيد
مغدور من بين ضحايا «مذبحة
سبايكر»، ورجل مسنّ أصابته
الإعاقة من انفجار سيارة ملغمة؛
انتماء هؤلاء إلى الصوت المدني،
متأت من شعاراتهم المطالبة البعيدة
عن العقائد والانتماءات الطائفية.

الناقد، محمد غازي الأخرس الذي
ذهب الجمعة الماضي مع ابنة
وابنته إلى ساحة التحرير، يقول
لـ«الأخبار»: «يمرّ العراق في لحظة
مهمّة اختمرت أخيراً. بعد 12 عاماً
من التغيير، وثلاث دورات تقريباً من
النواب والحكومات، نحن أما حراك



تلاقي نادر لم يسبق أن حصل منذ 12 عاماً في عراق ما بعد صدام (أف ب)

وهو ابن المدينة التي قدحت
شرارة احتجاجات 2015، يعتقد أن
التظاهرات في المحافظات، وبعدها
بغداد، أفرزت حالة وعي جديد
ترتكز على العفوية وضياح الفرصة
الأخيرة للأحزاب والكتل السياسية
بعد انتخابات 2014، وبالتالي
فإنّ «الحالة المورقينية» التي كانت
تحبط رغبة العراقيين في التغيير
سقطت بشجاعة تقدّم الوعي وبفعل
«تحول نوعي في التفكير الشعبي
سياسياً».

المعطي الثاني الذي يلّمسه الشاعر
البصري يكمن في «اتساع قاعدة
الرفض الشعبي للحكم الديني، أو
بتعبير أكثر موضوعية، انهيار
سلطة العمامة السياسية مقابل
احتفاظ سلطة العمامة الفقهيّة
بقوتها، ما يعني سقوط مقولة
الإسلام السياسي في إدارة الحكم
الرشيد، وهو ما أتضح في أبقونة
شعارات الاحتجاج (باسم الدين
باكونه الحرامية) الذي مثل جوهر
تغيير المزاج السياسي وربّما
الانتخابي في ما بعد». وعمّا يمكن
تسميته بـ«اليسارية الجديدة»،
يلعب خلف قائل أن «الشباب العفوي
غير المؤدلج والذي يمثل دعامة
الصحة المدنية في الشارع العراقي،
هو الأصدق، بعكس محاولات فرض
المدنية المؤدلجة ذات المنطلقات
السياسية، والتي ترفع شعار (الدولة
المدنية) دون حراك حقيقي».

قراءة ثانية من محافظة النجف،
يوردها الشاعر فارس حرام، رئيس
اتحاد الأدباء والكتاب هناك، فهو
يرى أن «التوجه العام للمتظاهرين
مدني، وهو ليبرالي علماني في
جوهره، أما اليساريون فيشكلون
نسبة مقبولة من الجمهور المنتفض،
لكنهم ليسوا الأكثرية برأيي، ذلك أن
في النجف الآن جيلاً جديداً تربى
على قيم العولمة وما تتضمنه من
توجه ليبرالي فيها، فنشأ ليبرالياً
علمانياً، وما زاد في توجهه هذا
فشل الإسلام السياسي الذريع في
حكم البلاد».

يبدو صادمًا للوهلة الأولى. ورغم
المعركة اليومية التي تدور رحاها مع
الإرهاب والفساد، أمكن ظهور لحظة
وعى أستطيع أن أصفها بالمدنية
أو اليسارية الجديدة، وهي بالفعل
عفوية وليست ذات صلة بتنظيمات
سياسية، وهنا تكمن أهميتها
وأصلتها». يضيف أن «هناك رفض
تام لحركات الإسلام السياسي التي
حكمت وتحكم في العراق، نظراً لما
آلت إليه الأوضاع بسببها، بل هناك
رفض تام لكل الطبقة السياسية
الحاكمة... ننتظر أن يتمخض الحراك
عن جسم واضح لمعارضة جديدة
ربّما تقلب الأوضاع في المستقبل
القريب».

ثلاثة «أصناف»
تُولّف الجسم المدني
في تظاهرات ساحة
التحرير في بغداد

الناشط المدني ياسر السالم، يقزّ
بولادة حركة مدنية احتجاجية
جديدة بشرائح متنوّعة، الفاعلون
فيها هم الناشطون السياسيون
والمدنيون الذين قادوا الحراك
الاحتجاجي طيلة السنوات الماضية.
ويضيف السالم أن «اليساريين
كقوة سياسية وكأفراد (يقصد
الحزب الشيوعي العراقي)، ما زالوا
فاعلين في هذا الحراك، ولديهم رؤية
واضحة لهذه المرحلة». إلا أن السالم
يختلف مع الراي القائل بولادة
تشكيل سياسي يساري جديد، لأنّ
ذلك «غير واضح حتى الآن. جميع
الطروحات الحالية تركّز على أهداف
الحركة الاحتجاجية».

الشاعر والصحافي صفاء خلف،

الصدر: تظاهرات مليونية دعماً للإصلاحات



توالت ردود الفعل السياسية على «الحزمة
الأولى للإصلاحات» التي أعلن عنها
مجلس الوزراء العراقي عقب جلسته
الاستثنائية أمس، وجاء أبرزها من «التيار
الصدري» الذي دعا إلى «التهيؤ للنزول إلى
الشارع بتظاهرات مليونية».

وخلال مؤتمر صحافي، استند المتحدث
الرسمي باسم السيد مقتدى الصدر،
الشيخ صلاح العبيدي، في إعلان الموقف
الداعم للإصلاحات إلى واقع «الظروف
الاستثنائية التي يمر بها بلدنا... ووقوفاً

مع المطالب المشروعة». وأشار إلى أنه «إذا لم يتم التصويت من قبل البرلمان العراقي على
حزمة الإصلاحات... فإن سماحة السيد القائد أمر بالتهيؤ للنزول إلى الشارع بتظاهرات
مليونية أمام مجلس النواب». مؤكداً في الوقت نفسه الرفض «المطلق لأي تدخل أجنبي
بقرارات حملة الإصلاح الشاملة، خصوصاً من الجانب الأميركي».

من جهة أخرى، كان نائب رئيس الجمهورية، نوري المالكي، قد جدد صباح أمس الموقف
«الداعم للإصلاحات التي تقتضيها العملية السياسية، والتي وجهت بها المرجعية الدينية
العليا»، فيما رأى حزب «الدعوة» في الإصلاحات «ترجمة عملية لنداء المرجعية الدينية العليا
واستجابة صادقة لإرادة المواطنين».

وفي سياق الردود، أعلن نائب رئيس الوزراء، بهاء الأعرجي، أنه توجه إلى الادعاء العام
وهيئة النزاهة وطلب التحقيق في تهم عديدة وجهت ضده، مخاطباً العراقيين بالقول إنّ
«أمانتكم ردت إليكم وسأبقى خادماً لأهلي وناسي».

وكان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي قد قال خلال الجلسة الاستثنائية إنّ «الأخطاء
المتراكمة للنظام السياسي لا تتحملها الحكومة الحالية»، مشيداً في الوقت نفسه «بموقف
المرجعية الدينية»، فيما أفادت معلومات صحافية بأنّ ما أعلن سبقه قرار بإحالة 49
ضابطاً برتب مختلفة «إلى الأمانة» في وزارة الداخلية على خلفية قضايا فساد.

(الأخبار)